خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي
ما أثر ذلك على أهم المؤشرات الإقتصادية البريطانية؟

أنفال حدة خبيزة
جامعة محمد خيضر بسكرة
Anfel.khoubaiza@univ-biskra.dz

فاطمة رحال
جامعة محمد خيضر بسكرة
f.rahal@univ-biskra.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وإستشراف الآثار المرتقبة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على أهم المؤشرات الإقتصادية البريطانية، وذلك بالإعتماد على مجموعة من التقارير الدولية، وبإتباع المنهج الوصفي التحليلي توصلنا إلى أن قرار الخروج يتوقع أن يحدث صدمة على أهم القطاعات والمؤشرات الإقتصادية البريطانية حيث أن الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد البريطاني ستستمر في التسارع إلى أن تتم تسوية تفاصيل الترتيبات الجديدة في النهاية ، مع احتمال انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2025 و 15 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2029، بالإضافة إلى وصول نسب التضخم إلى 5%، وهبوط سعر الجنيه الإسترليني بنسبة 15 إلى 20%ما لم يتم التوصل إلى إتفاق جديد.

Astract:

This study aims to analyze and anticipate the expected effects of Britain's exit from the European Union on the most important British economic indicators, by relying on a set of international reports, and following the descriptive analytical approach, we reached that the exit decision is expected to shock on the most important sectors and British economic indicators, as the damage that It will catch up with the British economy and will continue to accelerate until the details of the new arrangements are finally settled, with a potential for GDP growth of 11 billion pounds by 2025 and 15 billion pounds by 2029, In addition, inflation rates reach 5%, and the price of the British pound falls by 15 to 20%, unless a new agreement is reached.

I المقدمة:

بعد إنضمام دام 43 عاما بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي، أعلن الإنفصال رسميا عن الإتحاد الأوروبي، إذ دخلت بريطانيا مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، وتعد بريطانيا إحدى الأعمدة الرئيسية في الإتحاد الأوروبي، وخامس إقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة أكبر نصيب من الإستثمارات الأوروبية المباشرة وحصلت بريطانيا على إمتيازات كثيرة وهي ضمن الإتحاد. ففي المجال الإقتصادي تميزت السلع البريطانية بسهولة تنقلها ضمن دول الإتحاد، وسهولة تنقل خطوط الطيران أيضا، وهناك أكثر من نصف مليون بريطاني يعملون بمؤسسات دول الإتحاد، والإحتفاظ بعملتها الجنيه الإسترليني، وعدم التعامل بالعملة الأوروبية اليورو، ومع كل هذه الإمتيازات إنفصلت بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي، وسيكون لهذا الإنفصال آثار وتداعيات وإنعكاسات إقتصادية على الطرفين البريطاني والأوروبي. فإن بريطانيا بقرار الإنفصال تفقد كل الإمتيازات العضوية الكاملة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية لأكبر سوق في العالم "السوق الأوروبية الموحدة"، وهذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهي تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر، العملة الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات هي:

- من أهم أسباب البريكست مشكلة اللاجئين والهجرة التي أثقلت كاهل الخزينة البريطانية.
- سيؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بدون إتفاق إلى تدهور جم المبادلات التجارية بينها.
- تعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول إستثمارا في الإقتصاد البريطاني.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مسار خروج بريطانيا من الإتحاد وأهم الإتفاقيات التي نوقشت تحت غطاء البريكسيت، بالإضافة إلى إستشراف وتحليل التداعيات التي أحدثتها خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على أهم المؤشرات الإقتصادية متمثلة في التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر، العملة الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي التي تعتبر أهم ركائز الإقتصاد البريطاني. وذلك عن طريق إستخدام المنهج الوصفي من خلال التعرف على مسار خروج بريطانيا من الإتحاد والتحليلي من خلال تحليل أسباب الخروج والآثار المرتقبة لهذا الإنفصال على بريطانيا.

1. أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

في صدمة للعالم، حسم البريطانيون أمر بلادهم، بالانفصال عن عباءة الاتحاد الأوروبي، ومن أهم الأسباب التي دفعت البريطانيين لإتخاذ هذا القرار، نذكرها فيما يلي:

- التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين: يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكن بلاده من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر بـ 368 ألف مهاجر في 2019، وهو ما يشكل عبئا بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنويا.
- الخوف من الإرهاب: زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ما يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.
- التوفير المالي للصحة والتعليم: هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير 350 مليون جنيه إسترليني (480 مليون دولار) أسبوعيا لحساب الخزينة البريطانية.

- وعود فضفاضة بالازدهار: وهي وعود منى بها المعسكر الرافض للبقاء، المواطن البريطاني، حيث ظلت كلمات رئيس بلدية لندن السابق، بوريس جونسون، مصاحبة للمواطن البريطاني داخل اللجان، حيث لم ينسَ مقولته: "إذا صوتنا في 23 يونيو/ حزيران واستعدنا السيطرة على بلادنا واقتصادنا وديمقراطيتنا، نستطيع عندها أن نزدهر كما لم نزدهر من قبل". تلك الوعود امتلأت بها الصحف المؤيدة للخروج.
- التجارة الحرة: قدم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سببا كافيا لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.
- النفوذ الدولي: يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.
- المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد: استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية. (1)
- الرسوم: يفرض الإتحاد الأوروبي رسوما على الدول المنظمة إليه كل بحسب قوته الإقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه استرليني يوميا. (2)
- إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة: في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالإتحاد الأوروبي، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتي في الأذهان، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها. وهذا ما إعتبرته بريطانيا نوعا من التهديدات، فضلا عن إستعادة وضع الكتلة في السياسة الخارجية على مستوى العالم. مع الأخذ بعين الإعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتية في الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.

2. إتفاق البريكست ومراحل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

لقد نصت معاهدات الإتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظم إنسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في بند الإنسحاب من المادة 50 في معاهدة لشبونة، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت بناءا على إستفتاء شعبي نظمته يوم 23 جوان 2016 الإنسحاب من الإتحاد. وبموجب المادة 50 من معاهدة لشبونة يترتب على الدولة التي تنسحب من الإتحاد الأوروبي مايلي: (3)

- ← التفاوض بشأن إتفاق الإنسحاب يقره مجلس الإتحاد الأوروبي بالأغلبية المؤهلة بعد موافقة البرلمان الأوروبي، وذلك بعد إخطار الدولة المنسحبة من الإتحاد بعزمها مغادرته.
- ← ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة إعتبارا من تاريخ دخول إتفاق الإنسحاب حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الإتحاد رسميا قرار الإنسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي إتفاق في هذه الأثناء، وبوسع الإتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقرر تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما بشرط تصويت دول الإتحاد على ذلك بالإجماع.
- ← يجب أن يتفاوض الإتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى إتفاق يحدد ترتيبات إنسحابها، مع الوضع في الإعتبار البحث عن إطار لعلاقاتها المستقبلية بالإتحاد، ويجرى هذا التفاوض وفقا للمادة 218 (3) من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي.
- ← لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الإتحاد بشأن إنسحابها.

← تنص المادة 50 أيضا على أن أي إتفاق لخروج أي دولة من عضوية الإتحاد يجب أن تحظى بأغلبية مشروطة وكذلك بتأييد نواب البرلمان الأوروبي، وتتطرق الفقرة الخامسة من المادة 50 إلى إمكانية عودة الدولة التي قررت الخروج من الإتحاد الأوروبي إلى عضوية الإتحاد.

1.2 بنود إتفاقية البريكست:

يتكون مشروع اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بريكست، من 585 صفحة، وينص على نقاط عديدة وفي ما يلي أبرزها:[4]

➢ شبكة أمان إيرلندية: ينص الاتفاق اللجوء إلى شبكة أمنية تجنبا لإعادة الحدود الفعلية بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد. وكانت هذه النقطة إحدى العقبات الرئيسية، ذلك أن أيا من الطرفين لا يرغب في فرض حدود فعلية مجددا خوفا من نقض اتفاق السلام لعام 1998. وهذا الاتفاق بشأن إيرلندا ينص على بقاء مجمل المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وارتباط أكبر بالقواعد الأوروبية لإيرلندا الشمالية خلال فترة انتقالية حتى انتهاء المباحثات بشأن علاقة مستقبلية تجارية بين الطرفين.

➢ المنطقة الجمركية البريطانية–الأوروبية الموحدة: ستصل البضائع البريطانية دون رسوم أو حصص محددة إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي الـ27. ولضمان تنافسية عادلة للسلع المصنّعة، وضعت بنود تتعلق بالمساعدات الرسمية والمنافسة والضرائب والمعايير الاجتماعية والبيئية.

➢ الفترة الانتقالية: خلال الفترة الانتقالية التي تنطلق 31 مارس/آذار 2019 وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ستطبق قوانين الاتحاد الأوروبي لمنح الإدارات الوطنية والمؤسسات والشركات التجارية الوقت الكافي للاستعداد لارتباطات جديدة.

ويعني ذلك أن بريطانيا ستواصل المشاركة في الاتحاد الجمركي الأوروبي والسوق الموحدة. ويسمح ذلك لبريطانيا الوصول إلى أسواق باقي دول الاتحاد الأوروبي مع مراعاة قواعد حرية حركة البضائع ورؤوس الأموال والخدمات والعمالة.

➢ حقوق المواطنين: من جانب آخر، تقترح المفوضية الأوروبية عدم فرض تأشيرات على المواطنين البريطانيين إذا رغبوا في القيام بزيارة قصيرة إلى دول الاتحاد، شرط معاملة المواطنين الأوروبيين المسافرين إلى بريطانيا بالطريقة نفسها.

وتحافظ مسودة الاتفاق على حقوق أكثر من ثلاثة ملايين مواطن من الاتحاد الأوروبي يعيشون في بريطانيا ومليون بريطاني يقيمون في الاتحاد الأوروبي. وبإمكان مواطني الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وأفراد عائلاتهم مواصلة العيش والعمل أو الدراسة متمتعين بمعاملة متساوية مع مواطني الدول المضيفة في ظل قوانين الدول المعنية.

➢ فاتورة بريكست: إضافة إلى ذلك، ستدفع بريطانيا الديون المستحقة عليها للاتحاد الأوروبي والمقدرة بما بين 40 و45 مليار يورو على مراحل وتتدرج هذه الديون في إطار الالتزامات البريطانية بالمساهمة في الموازنة الأوروبية في فترة ما بين 2014 و2020.

➢ فض النزاعات: مستشار لجنة مشتركة للنظر في النزاعات بين الشركات التجارية أو غيرها من الكيانات. وفي صورة عدم التوصل إلى حل يتفق عليه الطرفان، فستحل هيئة تحكيم مستقلة الخلاف.

➢ جبل طارق: في ظل المطالبات الإسبانية القديمة بمنطقة جبل طارق البريطانية المجاورة والمطلة على البحر الأبيض المتوسط، سعت جميع الأطراف إلى تجنب أي توترات مستقبلية. وينص الاتفاق على التعاون بين بريطانيا وإسبانيا بشأن مسائل بينها حقوق المواطنين والتبغ وغيرها من المنتجات إلى جانب البيئة والشرطة والشؤون المرتبطة بالجمارك.

➢ القواعد البريطانية في قبرص: يهدف الإتفاق إلى ضمان عدم حصول أي إضطراب أو خسارة في حقوق 11 ألف مدني قبرصي يعملون في مناطق القواعد العسكرية السيادية البريطانية. ويهدف إلى ضمان استمرار تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي في مناطق القواعد، بما في ذلك تلك المتعلقة بالضرائب والبضائع والزراعة والثروة السمكية والقواعد المتعلقة بصحة النباتات والحيوانات.

➢ العلاقات المستقبلية: وبصرف النظر عن اتفاق الانسحاب، لا يزال على الطرفين التفاوض على شكل علاقتهما المستقبلية، وخصوصا في ما يتعلق بالتجارة. والشكل الموالي يوضح مختلف الأشكال والعلاقات الموجودة داخل الإتحاد الأوروبي من إتحادات جمركية. تجارة حرة، ومنطقة اليورو مع قائمة كل الدول المنتمية إلى هذه الأشكال.

الشكل 1: التشكيلات المختلفة للاتحاد الأوروبي

المصدر: الإتحاد الأوروبي

2.2 مراحل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

فعلت رئيسة الحكومة السابقة تيريزا ماي المادة 50 بنهاية مارس 2017. بعد أن حاججت بأنها لا تريد الإسراع في عملية الإنسحاب قبل أن يتم الإتفاق على الأهداف التي تريد بريطانيا تحقيقها من مفاوضات الخروج. وفيما يلي أبرز مراحل عملية الخروج:

← 2016/6/23: وافق 17,4 مليون بريطاني أي 1,9 % من المشاركين في الإستفتاء على خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي.

← 2016/6/24: إعلان رئيس الحكومة ديفيد كاميرون إستقالته من رئاسة الحكومة، وتنازل زعيم معسكر بريكست بوريس جونسون عن تولي المنصب؟

← 2016/7/13: تتولى تيريزا ماي المشككة بالإتحاد الأوروبي والتي مع ذلك لم تصوت لصالح الخروج، رئاسة وزراء بريطانيا.

← 2017/3/29: تيريزا ماي تفعل المادة 50 من معاهدة لشبونة، لتنطلق عملية الخروج بشكل رسمي والتي من المفترض أن تنتهي في 29 مارس 2019.

← 2017/12/8: أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر وتيريزا ماي عن توصلهما إلى إتفاق أولي حول الملفات الثلاث الأهم في الإنفصال: التسوية المالية، حقوق المواطنين الأوروبيين في بريطانيا، ومسألة الحدود بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة. والجمهورية الإيرلندية العضو في الإتحاد الأوروبي.

← 2018/11/25: جرت الموافقة على الإعلان السياسي وعلى إتفاق الخروج خلال القمة الأوروبية، ويحسم الإتفاق خصوصا مسألة قيمة الفاتورة التي على لندن دفعها للإتحاد الأوروبي وتتراوح قيمتها بين 40 و50 مليار أورو, كذلك يتضمن الإتفاق خطة "شبكة الأمان" التي تنص على منح إيرلندا الشمالية وضعا خاصا لتفادي تشكل حدود فعلية مع جارتها إيرلندا، وذلك كملاذ أخير، دعت تيريزا ماي النواب البريطانيين إلى دعم إتفاق الخروج الذي توصلت إليه مع الأوروبيين في تصويت برلماني في 2018/12/11.

← 2018/12/12: الحزب الحاكم يصوت على حجب الثقة من رئيسة الوزراء.

← 2019/4/10: أعلن رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك أن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي وافقت على عرض الاتحاد الأوروبي تأجيل البريكست ستة أشهر. (5)

← 2019/6/7: استقالة تيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية من منصبها.

← 2019/7/23: تم اختيار بوريس جونسون لخلافة تيريزا ماي في رئاسة الحكومة وهو مؤيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي مع او دون اتفاق.

← 2019/9/8: أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أنّ هناك "تقدما هائلا" جار إحرازه للتوصل إلى اتّفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. (6)

← 2019/9/9: وافقت الملكة اليزابيث على قانون يرغم رئيس الوزراء على طلب إرجاء بريكست من الإتحاد الأوروبي في حال لم يحصل على موافقة على بريكست بحلول 19 أكتوبر.

← 2019/10/17 تم إعلان الإتحاد الأوروبي وبريطانيا التوصل إلى اتفاق جديد لكنه يبقى رهنا بمصادقة البرلمانيين الأوروبي والبريطاني.

← 31 جانفي 2020 خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي نهائيا.

الشكل 2: الخطوات الواجب إتباعها لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

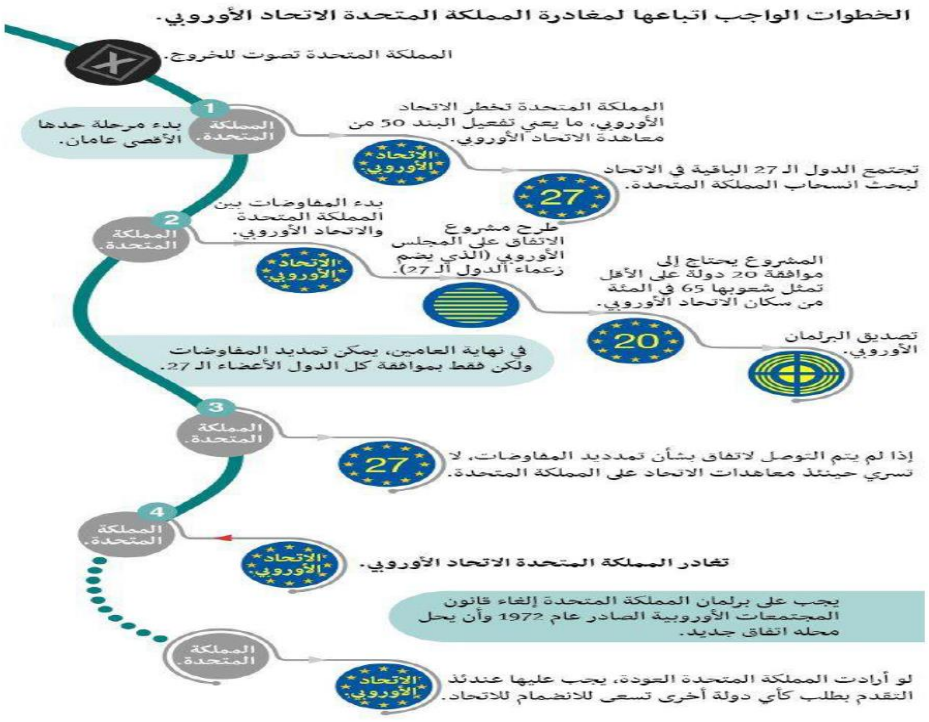

المصدر: BBC العربية، بريكسيت: ما الذي تعنيه المادة 50 من معاهدة لشبونة؟، مقال منشور على الموقع: www.bbc.com/arabic/world-39328654، نشر يوم: 20 مارس 2017

3. إنعكاسات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

سنتطرق في هذا العنصر إلى الإنعكاسات على أهم أربع مؤشرات إقتصادية: التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر، العملة الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي.

1.3 إنعكاسات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية:

الشكل 3: تطورالتجارة الخارجية بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا

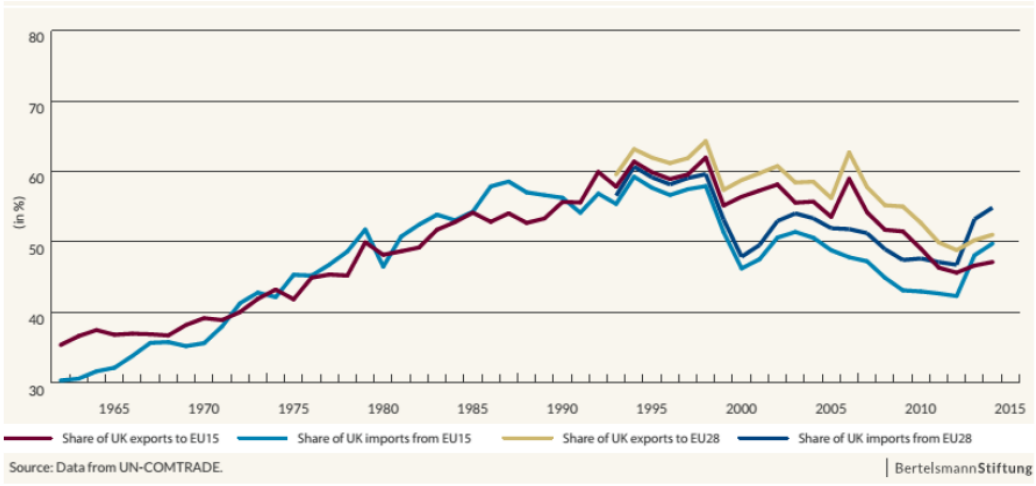

Source: global economic dynamic, costs and benefites of a united kingdom exit from the european union, https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/ p, 17.

لقد شكلت التجارة الخارجية بين الإتحاد الأوروبي 44.6% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات و 53.2% من وارداتها من السلع والخدمات خلال 2014،[7] وفي حالة إنفصال بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي ستكون هذه التبادلات التجارية أمام ضرائب جديدة ورسوم جمركية مما يؤثر بشدة في تجارتها مع الإتحاد في حال لم تتوصل إلى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية. [8]

الشكل 4: أهم وجهات تصدير وإستيراد بريطانيا لعام 2017

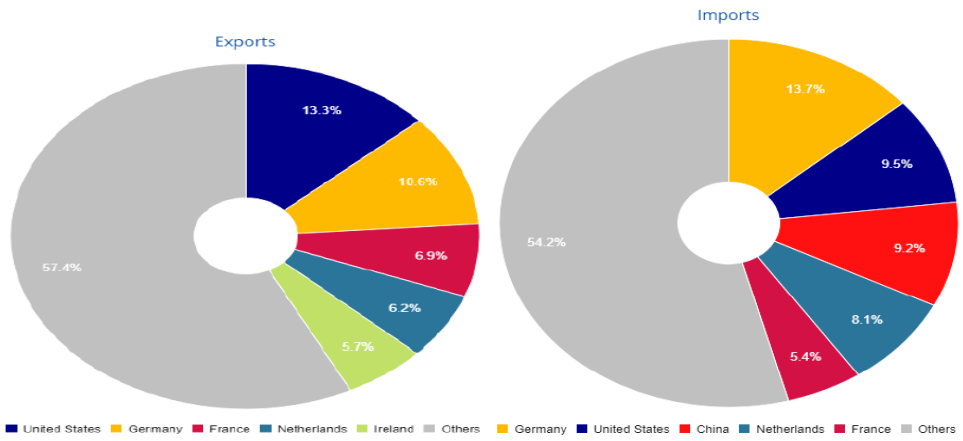

Source: op.cit, p17.

وبإختصار نرى أن تجارة المملكة المتحدة موجهة بشكل كبير نحو الإتحاد الأوروبي، ويوضح الشكل 4 أهم وجهات صادراة المملكة المتحدة وارداتها، فنرى أن هيكل صادراتها غير متنوع، حيث يتضح أنه من بين أكبر 10 شركاء تجاريين في المملكة المتحدة يوجد دولتين فقط غير أعضاء في الإتحاد الأوروبي وهما الولايات المتحدة واليابان، وبالتالي فحوالي 80% من وجهة صادراتها نحو دول الإتحاد الأوروبي. ونفس الشئ بالنسبة للإستيراد فهناك ثلاث شركاء فقط ليسو من دول الإتحاد الأوروبي وهم الولايات المتحدة، الصين والنرويج هذه الأخيرة التي هي عضو في منطقة التجارة الحرة للدول الأوروبية ولكنها ليست عضوا في الإتحاد النقدي الأوروبي.

وبعد إنفصال بريطانيا على الإتحاد الأوروبي من المتوقع أن تتوصل بريطانيا إلى إتفاق تجاري بينها وبينه على غرار النرويج، التي تستفيد من ميزة السوق الواحدة المشتركة دون أن تكون خاضعة لقوانين الإتحاد الأوروبي، إلا أنه من المرجح ألا يوافق الإتحاد الأوروبي على منح بريطانيا هذه الميزة في حال خروجها منه، كما أشارت تصريحات المسؤولين الأوروبيين مثل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، ورئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك، وذلك بهدف عدم تشجيع بقية دول الإتحاد على الإنفصال عنه، والإبقاء على الوحدة الأوروبية، ومن المتوقع أن تدفع بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وتحديدا ألمانيا وفرنسا، بإتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية ، وبالذات المنتجات الزراعية، ولكن ذلك لا يعني بالطبع قطع ووقف العلاقات التجارية مع بريطانيا ، فمن السيناريوهات المطروحة أيضا أن يلجأ الطرفات إلى التعامل وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

2.3 إنعكاسات الخروج على الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقد مثلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في بريطانيا فترة ما قبل الأزمة المالية أكثر من نصف الإستثمارات الواردة إليها، حيث سجلت هذه الإستثمارات خلال عام 2012 نحو 735 مليار دولار.

الشكل 5: مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الإتحاد الأوروبي والعالم أجمع إلى بريطانيا

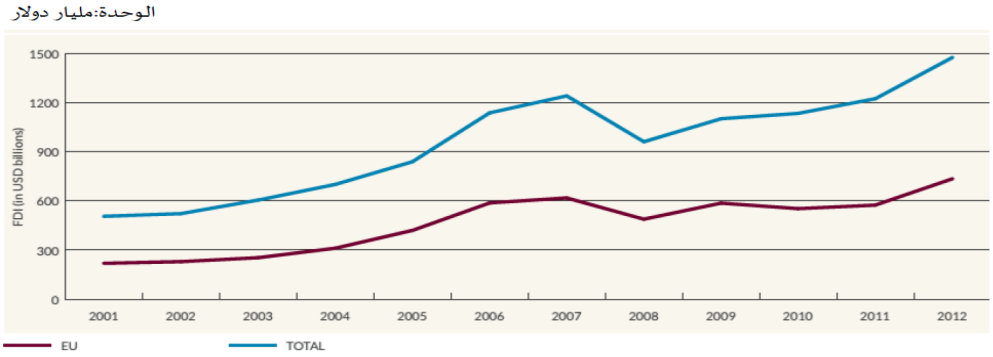

Source: op.cit, P17.

وتستحوذ دول الإتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لبريطانيا، وتعتبر هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، وألمانيا أكبر الدول المستثمرة في بريطانيا، وقد مثلت الإستثمارات الأجنبية الصادرة من هذه الدول والموجهة نحو بريطانيا العام 2017 حوالي 37% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بريطانيا. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 1: أكبر الإقتصادات المستثمرة في بريطانيا

الوحدة: مليون دولار

	2009	2012	2014	2015	2016	2017
العالم أجمع	1055771	1468952	1744718	1.530.094	1475549	1.607.987
الولايات المتحدة الامريكية	255599	410360	405313	458.844	379023	379.273
هولندا	178688	234325	286195	216006	260922	298.138
لوكسمبورغ	79236	/	130705	103285	141226	157.271
فرنسا	118510	123125	127578	103140	73725	92.833
ألمانيا	108975	/	98507	74830	73602	60.671
اليابان	37938	63977	70710	61143	57191	66.967
سويسرا	28905	46756	77846	57890	55738	61.018
اسبانيا	43372	/	75629	56826	37246	55.278
الصين: هونغ كونغ	10805	/	20773	16135	/	27569
كندا	30724	23048	35226	25080	22852	25777
برمودا	12548	18963	26384	26338	22101	24192
بلجيكا	5336	/	17559	31358	32480	21928
ايرلندا	15168	/	37570	18241	14129	18897
السويد	10341	11982	19696	14074	9070	13674
سنغافورة	/	/	17161	22766	22419	12241
ايطاليا	/	/	20481	11338	/	11594

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

وقد تم إستثمار حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي في الخارج في عام 2017، وقد إستحوذ الإتحاد الأوروبي على حوالي 800 مليار دولار أمريكي من الإستثمارات البريطانية، وبالتالي فالبريطانيين يستثمرون في الإتحاد الأوروبي أكثر من إستثماراتهم خارج دول الإتحاد الأوروبي.

ويبين الجدول أدناه أكبر الإقتصاديات إستقطابا للإستثمار الأجنبي البريطاني، بحيث تستقطب دول الإتحاد الأوروبي النسبة الأكبر من الإستثمارات البريطانية في الخارج، حيث وصلت نسبة الإستثمارات البريطانية في السوق الأوروبية لعام 2017 نحو 42% من إجمالي إستثمارات بريطانيا في الخارج.

الجدول 2: أكبر الإقتصاديات المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشرالبريطاني

	2009	2012	2014	2015	2016	2017
العالم أجمع	1595191	1648163	1513125	1606347	1491990	1625169
الولايات المتحدة الامريكية	364 619	/	396055	351599	296452	358971
هولندا	235 699	/	183697	190731	174366	184429
لوكسمبورغ	195 636	/	163325	139057	138735	138133
فرنسا	65 094	/	57533	89637	88256	96603
الصين: هونغ كونغ	41992	/	/	81574	75432	/
ايرلندا	54885	/	54472	63483	59294	87561
اسبانيا	/	/	21828	66708	68822	85679
استراليا	26016	/	46069	41861	50490	41334
سنغافورة	/	/	31441	27709	/	/
سويسرا	33184	/	22301	26704	27218	38721
برمودا	/	24295	23724	22046	26141	/
كندا	/	/	42941	25498	25922	30636
المانيا	43472	/	24987	26286	25710	29363
السويد	/	30881	25940	24265	22834	26604
الهند	/	/	/	17956	16224	17726
بلجيكا	23671	/	16363	23441	18364	16087
البرازيل	7672	/	22162	23184	16605	14784
ايطاليا	18904	/	12504	/	/	13024
الامارات العربية المتحدة	17413	/	/	/	/	/
الدانمارك	11324		/			/
المكسيك	4478	/	/	/	/	12658
جنوب افريقيا	/	/	19281	/	16512	12221
روسيا	/	9007	21122	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

من خلال ما تم تناوله يتضح لنا أن الإتحاد الأوروبي وبريطانيا يعتبران أكبر شريكين كذلك من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي إنفصال بريطانيا على الإتحاد لن يكون في صالح الدولتين الأمر الذي سيشوه مناخ الإستثمار في كل منهما والذي سيؤثر بالسلب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليهما من دول العالم أجمع.

3.3 إنعكاسات الخروج على سعر الصرف:

أدى خروج بريطانيا إلى تعرض الجنيه الإسترليني لهزة عنيفة، ففور إعلان نتائج الإستفتاء أدى إلى حدوث إنخفاض بنسبة 10% وهي أكبر نسبة إنخفاض تسجل منذ عام 1985، كما سجل اليورو أيضا إنخفاضا كبيرا، فضلا عما يعانيه من تراجع بالأصل بسبب تباطؤ النمو الإقتصادي في منطقة اليورو.

الشكل 6: سعر الصرف، التضخم ونمو الأجور في المملكة المتحدة

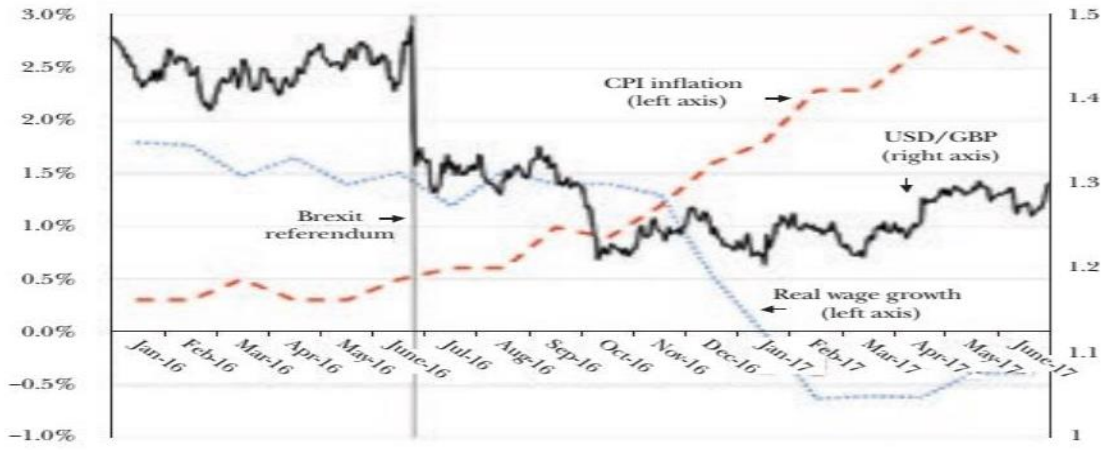

Source: thomas sampson, brexit: the economics of international disintegration, journal of economis perspectives, volume 31, number 4, 2017, p, 169.

لقد سجل سعر الجنيه الإسترليني تراجعا الجمعة 2016/6/24 إلى 1.3229 للدولار الواحد حوالي 12% مقابل الدولار و8% مقابل اليورو وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاثين عاما وذلك حوالي الساعة 4:25 بتوقيت غرينيتش.[9]

وبحلول نهاية جوان 2017 كان أقل بنسبة 12% مقابل الدولار قبل التصويت مباشرة، كما هو مبين في الشكل 6، كما أن هناك خشية من إنخفاض الجنيه الإسترليني، ما سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني بسبب إرتفاع معدلات التضخم كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميداني الفلاحة والبحث العلمي، [10] فقد إرتفع معدل التضخم من 0.5% في جوان 2016 إلى 2.6% في وقت لاحق من العام وقد سجل إنخفاض في نمو الأجور الحقيقية من 1.5% إلى −0.5% خلال الفترة نفسها. وبصفة عامة يمكن القول أن الأجور قدد تتحمل الوطأة الكبرى لأي تباطؤ ناجم عن الخروج من الإتحاد الأوروبي. وتوقع المعهد الوطني للبحوث الإقتصادية والإجتماعية في بريطانيا إنخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين 2.2% و7% بحلول 2030 مقارنة بمستوياتها في حالة بقاء بريطانيا في الإتحاد. في المقابل، قال خبراء الإقتصاد المؤيدون لخروج بريطانيا إن سوق العمل في البلاد قد تصبح أكثر ديناميكية عبر إلغاء قوانين الإتحاد الأوروبي المرهقة. [11]

ومن المتوقع أن يستمر الجنيه الإسترليني بالإنخفاض بسبب حالة عدم الإستقرار في الإقتصاد البريطاني، والتداعيات السياسية المتوقعة في الداخل البريطاني، وتأثيرها في المناخ الإستثماري. إلا أنه في حالة تمت الموافقة على إستفتاء إنفصال أسكتلندا أو إستفتاء توحيد إيرلندا، أو حتى لو إتفقت بريطانيا والإتحاد الأوروبي على الخروج وفقا للمادة 50 من معاهدة لشبونة وليس وفقا لمنح بريطانيا معاملة خاصة، فمن المتوقع أن يواصل الجنيه الإسترليني هبوطه، وربما يسجل مستويات قياسية أخرى. [12]

4.3 أثار الخروج على الناتج المحلي الإجمالي:

أشارت مجموعة من التوقعات التي نشرتها الحكومة البريطانية وبنك إنجلترا المركزي ومؤسسات بحثية ومنظمات دولية ومئات الأكاديميين قبل الإستفتاء إلى أن النمو الإقتصادي ببريطانيا سيشهد تباطؤ أكبر إذا خرجت من الإتحاد الأوروبي مقارنة بما سيشهده إذا بقيت في الإتحاد. وحذر وزير المالية السابق جورج أوزبورن من حدوث ركود في الوقت الذي قال فيه بنك إنجلترا إن تباطؤا ملموسا قد ينتج عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. وقال محافظ البنك السابق مارك كارني إن إقتصاد البلاد قد يدخل في إنكماش، وأكدت وكالات التصنيف الإئتماني أن التباطؤ المتوقع في النمو عقب التصويت له أثر سلبي على التصنيف الإئتماني للبلاد. وقالت مجموعة صغيرة من خبراء الإقتصاد المؤيدين لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إن الخروج من الإتحاد سيعزز النمو في السنوات القادمة، وإن كان أحدهم على الأقل يتوقع حدوث تراجع طفيف في البداية. وذكرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أنه إذا خرجت المملكة المتحدة

من الإتحاد الأوروبي سيقل إنتاج الإتحاد بإستثناء بريطانيا بنحو 1% بحلول 2021. وقالت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أيضا أنه قد يحدث تراجع إقتصادي أكبر إذا قوض خروج بريطانيا الثقة في مستقبل الإتحاد الأوروبي وهو سيناريو لا تشمله توقعاتها.[13]

الشكل 7: توقعات الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا بعد خروجها من الإتحاد الأوروبي

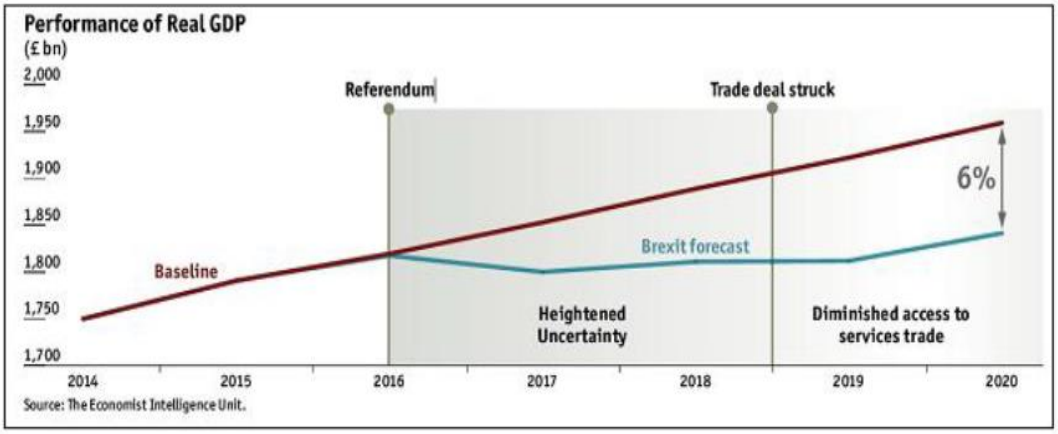

Source: office of regulatory policy agricultural and economic policy team, brexit-implications of the UK's decision to leave the european union, economic report, 5/7/2016, p, 3.

وقد تباطأ نمو الإنتاج في المملكة المتحدة، حيث إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 1.0% في النصف الأول من 2017، مقارنة بنسبة 1.7% في 2016، وتشير هذه الإحصائيات إلى أن نتيجة الإستفتاء تضر بالفعل بالإقتصاد البريطاني، رغم أن بريطانيا لم تغادر الإتحاد الأوروبي بعد. سيخسر الإتحاد الأوروبي خامس أكبر إقتصاد في العالم وثاني أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي، حيث كانت لبريطانيا مساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي أقل بقليل من 8.5 مليار جنيه إسترليني في عام 2015.

II الخاتمة:

وأخيرا خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد مع نهاية يوم 31 جانفي 2020. وهي بداية فصل جديد من مسيرة بريطانيا. وستبدأ على الفور بالدخول بمفاوضات قاسية مع الاتحاد الأوروبي بشأن علاقتهما التجارية المستقبلية، فليس من المتوقع لبلد ملاصق لأوروبا الاستغناء عنها ومن غير المتوقع أيضا لأوروبا عدم الدخول باتفاقيات تجارية معها. وكما كشفت الاتفاقيات بين الطرفين ستمر بريطانيا بمرحلة انتقالية حتى نهاية 2020، وستبقى خلالها ملتزمة بالقوانين الأوروبية، من بينها حرية حركة التجارة وتنقل الأفراد.

النتائج: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج هي كالتالي:

- أن أي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي سوف يساهم في زيادة الاقتراض الحكومي، بتكلفة إضافية في مدفوعات الفائدة السنوية البالغة 1.3 مليار جنيه إسترليني بنهاية عام 2020 و 3 مليارات جنيه إسترليني بحلول عام 2025.
- إن تمديد فترة الانتقال إلى ما بعد نهاية عام 2020 ، تسبب في خطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشروط منظمة التجارة العالمية غير المواتية، مما أثار قلق الأعمال بشأن التعريفات والحصص على الصادرات.

- أن بريطانيا عانت بالفعل من "عواقب اقتصادية سلبية" بسبب قرار الاستفتاء لعام 2016 بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي ، حيث كبح المستهلكون في الإنفاق وتراجعت الشركات عن الاستثمار على الرغم من أن الشروط التي بموجبها لم تتغير تداولات المملكة المتحدة.
- عدم اليقين حول العلاقات التجارية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي والزيادة المتوقعة في المستقبل في الحواجز التجارية ، سواء من خلال التعريفات الجمركية أو غير التعريفية ، يمكن أن يؤثر على قرارات التجارة والاستثمار الخارجية للشركات
- يقدر المتخصصون بأن عضوية بريطانيا في الاتحاد تكلف حوالي 11% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، الذي يبلغ قرابة 200 مليار جنيه استرليني ما يعادل 295 مليار دولار أمريكي، الداعون للخروج يشيرون إلى أن هذا المال سيكون له منفعة أكبر إن تم صرفه على المصانع والأبحاث العلمية.
- سجل سعر الجنيه الإسترليني تراجعا حوالى 12 بالمئة مقابل الدولار و8 بالمئة مقابل اليورو – وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاثين عاما، كما انهارت الأسواق الأوروبية، وخاصة بورصة لندن التي هوت بنسبة أكثر من 7 بالمئة لتحذو بذلك حذو الأسواق الآسيوية إثر إعلان نتائج الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) وتصويت غالبية البريطانيين لصالح هذا الخروج المفاجئ.

إختبار الفرضيات:

- تعتبر الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا من أهم أسباب الصراخ البريطانى فى وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبى إلى سوق العمل البريطانى واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كاميرون يسعى إلى تعديل القواعد المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائما تقابل برفض أوروبي، لأن بند حرية انتقال الأفراد فى اتفاقية شينجن تعد واحدا من أهم بنود النادى الأوروبى. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى
- رأى بنك إنكلترا أن في حالة خروج بريطانيا دون إتفاق أن الاقتصاد سيتقلص 8% خلال عام وقد ينكمش التصنيع في بريطانيا الشهر الماضي بأسرع وتيرة في 7 أعوام متأثراً بتعمق أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد، فتراجع النشاط في سائر قطاع الصناعات التحويلية، مع هبوط الإنتاج في قطاع السلع الاستهلاكية بأسرع وتيرة منذ فبراير 2009 إلى قرب أدنى مستويات آخر ركود بريطاني. وتمثل الصناعة البريطانية نسبة 44% من إجمالي الصادرات، كما توظف حوالى 2.6 مليون شخص، علماً أن الصناعة البريطانية تتأثر بالنمو الاقتصادي في أوروبا، خصوصاً بالنمو الاقتصادي الألماني، حيث تتكامل الصناعة البريطانية مع الألمانية في العديد من القطاعات، وعلى رأسها السيارات. ويدفع المستقبل الغامض للعلاقة التجارية بين بريطانيا وأوروبا، العديد من الشركات الصناعية إلى مراجعة خططها التوظيفية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية
- تمثل الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في بريطانيا أكثر من نصف الإستثمارات الواردة إليها، وتعتبر هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، وألمانيا أكبر الدول المستثمرة في بريطانيا، وقد مثلت الإستثمارات الأجنبية الصادرة من هذه الدول والموجهة نحو بريطانيا العام 2017 حوالي 37% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بريطانيا. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

التوصيات والإقتراحات: ويمكن وضع مجموعة من الإقتراحات لتخطي بريطانيا الآثار السلبية للخروج ألا وهي:

- يمكن لبريطانيا الاستفادة من منظمة التجارة العالمية وعمل شراكات تجارية مع دول أخرى، مثل الصين والهند ودول أفريقية وغيرها. وبالتالي هناك فرص لتنويع الشركاء التجاريين والتعويض عن خسائر السوق الاوروبية الموحدة، بل أن بعض الدول مثل الصين قد تجد من السهل عمل اتفاقيات تجارية مع بريطانيا بالمقارنة بالاتحاد الاوروبي.

- يمكن إعادة ترتيب أوضاع الاوروبيين الذين يعملون في بريطانيا، وليس كما يشاع سيتم طردهم، بما يسمح باستمرار دوران العجلة الاقتصادية، ولكن الذين لا يعملون فقط ويعيشون على المساعدات يجب ارجاعهم الى بلدانهم.
- إن بريطانيا من أكبر ثلاثة مساهمين في ميزانية الاتحاد الاوروبي. على الجانب الاخر فان اليونان وبولندا والمجر هي اكبر ثلاث مستفيدات من مساعدات الاتحاد الاوروبي. وبالتالي الاموال التي تدفعها بريطانيا للاتحاد يمكن استخدامها في الداخل البريطاني على الصحة والتعليم وغيرها.

III المراجع:

(1) الخليج اونلاين، "8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الاوروبي"، تاريخ النشر 2016/6/24، على الموقع الإلكتروني https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/8-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

(2) فاطمة رحال، "تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإتحاد الأوروبي –دراسة حالة فرنسا–". أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص، 339.

(3) الجزيرة، "ماذا تعني المادة 50 من معاهدة لشبونة؟"، تاريخ النشر 2016/6/25، على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net

(4) فرانس24، "جونسون يتحدث عن "تقدم هائل" في المفاوضات بشأن بريكست"، تاريخ النشر 2019/9/15، على الموقع الإلكتروني https://www.france24.com/ar/20190915-%D8%AC%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA

(5) الجزيرة، مرجع سابق.

(6) فرانس24، مرجع سابق.

(7) James K. jackson, shayerah ilias akhtar, derek E. mix, "economic implications of a united kingdom exit from european union", congressional research service, 14/6/2016, p, 3.

(8) قناة العالم، "الرابحون والخاسرون من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، تاريخ النشر 2016/6/26، على الموقع الإلكتروني https://www.alalamtv.net/news/1832272/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%AD%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A

(9) فرانس24، "الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي...سلبيات أم إيجابيات إقتصادية؟"، تاريخ النشر 2016/6/24، على الموقع الإلكتروني https://www.france24.com/ar/20160624-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%AA

(10) Thomas sampson, "brexit: the economics of international disintegration", journal of economic perspectives, vol 31, no 4, 2017, p, 168.

(11) فاطمة رحال، مرجع سابق، ص، 360.

(12) أحمد بوخريص، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات"، تاريخ نشر 2017/10/17، على الموقع الإلكتروني https://democraticac.de/?p=50120

(13) فاطمة رحال، مرجع سابق، ص، 364.